الخدمة الاجتماعية وظاهرة العنف الأسري

بحث مقدم لمؤتمر الاسرة والتغيرات المعاصرة والذي تنظمه الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية خلال الفترة من ٥-٧ جمادى الاول ١٤٢٩هـ الموافق ١٠-١٢ مايو٢٠٠٨م

إعداد

د. عائض بن سعد الشهراني

١٤٢٩هـ

مقدمة

إن ظاهرة العنف الأسري Domestic Violence هي ظاهرة اجتماعية يمكن القول إنها استفحلت كنتيجة حتمية لطبيعة الحياة العصرية وما صحبها من تحولات وتغيرات عديدة في كافة المجالات مما أظهر العديد من المشاكل الاجتماعية والأسرية التي لم تكن موجودة من قبل في المجتمعات التقليدية التي تتسم بالبساطة. وفي خضم التغيير الذي اجتاح المجتمعات من بدائية تقليدية إلى أخرى حضارية تحمل العديد من مظاهر التطور التقني الذي يمكن أن يتسبب في إحداث إفرازات اجتماعية جديدة نتيجة للتغير الاجتماعي Social Change الذي يحدث بتلك المجتمعات، لحقت الأسر أيضاً بعض التغييرات الاجتماعية والثقافية التي لم تكن موجودة من قبل مما أفقد الأسرة بعضاً من وظائفها وتضامنها وتكاتفها داخلياً بين أفرادها. ويمكن أن تكون ظاهرة العنف الأسري من بين تلك الظواهر الاجتماعية السلبية التي اجتاحت المجتمع، بسبب انتقاله من نمط تقليدي بسيط إلى آخر حضاري متطور (العايش، ٢٠٠٦).

ومن هنا فقد أخذت ظاهرة العنف الأسري تحتل حيزاً كبيراً من اهتمام المختصين بالمجال التربوي والاجتماعي والأسري بسبب تناميها وزيادة نسبة تواجدها. وعلى الرغم من أن الظاهرة لم تأخذ إلى الآن حظها من الدراسات العلمية المستفيضة والبحوث فهي لا تزال تشكل مشكلة اجتماعية ذات أبعاد ونتائج سلبية التأثير، كما لا تزال تضم العديد من الدوافع التي تنتشر من خلالها وتزخر بكثير من الآثار السلبية التي تترتب على وقوعها. لقد أخذ العنف الأسري يتنامى بمجتمعاتنا، الأمر الذي سيترك تأثيراً على المجتمع يهدد ترابطه وتماسكه الأسري. أن العنف الأسري ينتشر بنسبة كبيرة وسط جميع الأسر في كافة المجتمعات سواء العالم الأول أو الثالث وفي جميع الطبقات غنيها وفقيرها، ووسط المتعلمين والأميين.

والضحايا في النهاية هم من يتعرضون إلى العنف الأسري بكافة أنواعه وأشكاله سواء كانوا أطفالاً أو نساء أو عجزة أو خلافهم، مما يدل على ضياع للقيم الاجتماعية بداخل الأسرة وسيادة لسلوكيات خاطئة وهدر لطاقات أفراد الأسر مجتمعة. ومن هذا المنطلق جاء اهتمام المختصين بالجوانب الاجتماعية بظاهرة العنف الأسري من حيث التعرف على مسبباتها وطبيعتها وآثارها المحتملة ونتائجها التي تضر بأمن الأسرة والمجتمع. كما ظهرت الأهمية إلى اسهام الخدمة الاجتماعية من خلال طرقها المختلفة في الحد من ظاهرة العنف الأسري .

إن هناك تحدياً كبيراً يواجهه المختصون الاجتماعيون والمهتمون بالجوانب التربوية والاجتماعية والأسرية ممثلاً في كيفية التعامل مع ظاهرة اجتماعية سلبية ضارة بالمجتمع مثل ظاهرة العنف الأسري سواء من حيث تناولها كمشكلة اجتماعية تحتاج إلى حل جذري، أو نوع من السلوكيات الفردية المنحرفة أو مشكلة أسرية تشير إلى وجود خلل في التركيبة الأسرية ، أو غيرها من الجوانب.

مشكلة الدراسة

إن ظاهرة العنف الاسري التي يتم التعامل معها في غالب الأحايين باعتبارها شأن داخلي في محيط الأسرة أضحت تبرز بصورة محبطة ومؤلمة في الآونة الأخيرة في ظل انعكاسات حضارية وعولمة ضاربة ومفاهيم متعددة الوجوه في عصر اتسم بموجات شرسة من الإنترنت والفضائيات المدمرة أحياناً. كما أنها صارت قضية تهم الباخثين الاجتماعيين والمؤسسات المعنية بالشأن الأسري إذ أن هذه الظاهرة صارت تحمل في طياتها العديد من السلوكيات غير المبشرة بل المنحرفة التي يمكن أن تحدث شرخاً في جدار المجتمع.

لقد أضحى العنف الاسري يشكل خطراً كبيراً ليس على حياة الأفراد فحسب بل والمجتمع بأسره الأمر الذي يعيق أفراد الأسرة عن أداء واجباتها في الحياة ومهامها

التربوية بالصورة المثلى المطلوبة وبالتالي تتعطل الوظائف الاجتماعية والتربوية السليمة وتظهر على السطح أنماط من السلوك الشاذ والغير سوي والذي يلقي بظلاله على كافة أفراد الاسرة. من هنا يمكن القول بأن الوعي الاجتماعي Social Awareness بكيفية تسيير وإدارة الأسرة بالصورة المتماسكة لا يزال يمثل حلقة وصل مفقودة بمجتمعاتنا، يزيد على ذلك جهل الكثير من المربين بأهمية تواجد الدور والمفهوم الاسلامي في التربية والتوجية داخل الاسرة مما يعد مؤشراً لظهور المشكلات والصراعات والعلل الاجتماعية.

وغياب مثل هذه الأدوار يفتح المجال لأساليب عقيمة في التعامل مع المشكلات الأسرية، ومن هنا لا بد من إلمام تام وفهم موسع بحجم ظاهرة العنف الأسري وإجراء تحليل متكامل لأبعادها وإيجاد وعي تام بنمط حياة الأسر للوقوف على الأسباب الكامنة وراء استفحال ظاهرة العنف الأسري ومن ثم توجيه الجهود للحد من انتشارها (الككلي، ٢٠٠٥) لأن ظاهرة العنف تأتي بتأثيرات كبيرة على المجتمع الأسري سلبية في المقام الأول بحيث تربك النمط الاجتماعي والسلوك القائم بالأسرة وتنجب صورة غير قويمة من صور السلوك الإنساني المنحرف بداخل الاسرة، وتبعد كل البعد عن المضامين والمبادئ الإسلامية التي تبغض العنف والقسوة كأسلوب تعامل بين البشر.

إن تشعب ضغوط الحياة وتعدد مشكلات العصر الحديث أسفر عن ظهور العديد من الإفرازات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتربوية وغيرها مما تطلّب الأمر بذل المزيد من الجهود لمواكبة تلك المتطلبات العصرية. إلا أنه ربما أصاب تلك الجهود فشل وإخفاق يعقبه إحباط وتوتر جراء عدم القدرة على تحقيق الطموحات والرغبات الأمر الذي يترك أثراً سلبياً مباشراً على الأب أو الأم أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة مما يترتب عليه انفراط بعقد الترابط والتماسك بين أفراد الأسرة الواحدة واختلال تام بتوازنها (غباري، ١٩٨٩). من هنا كان اهتمام هذه الدراسة

بظاهرة العنف الأسري وكيف يمكن أن تسهم الخدمة الاجتماعية في الحد من آثارها.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الورقة من حيث الدور Role الذي يمكن الاستفادة منه عبر منهجية الخدمة الاجتماعية Social Work في مكافحة ظاهرة العنف الأسري أو التقليل منها بدرجة كبيرة من خلال جهود الأخصائيين الاجتماعيين من ذوي الخبرات والمؤهلات، وكيفية الاستفادة من أهداف الخدمة الاجتماعية الانسانية والاجتماعية والأخلاقية، فالخدمة الاجتماعية هدفها الأول والأخير هو الإنسان فهي تعتني به وتعمل على تطويره وتحسين وضعه بالحياة باعتباره فرداً فاعلاً بالحياة له حقوق وعليه واجبات.

أهداف الدراسة

يتلخص الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على مدى إسهام الخدمة الاجتماعية في الحد من ظاهرة العنف الاسري.

من هنا فان الدراسة الحالية تهدف الى الاجابة على التساؤلات التالية:

- مالمقصود بثقافة العنف؟
- ما هي الدوافع التي تقود إلى العنف الأسري وما هي الآثار المترتبة عليه ؟
- ماموقف الاسلام من ظاهرة العنف الاسري؟
- إلى أي مدى يكون دور الأخصائي الاجتماعي فاعلاً مع ضحايا العنف الأسري؟

مفاهيم الدراسة

إن تحديد المفاهيم المستخدمة في البحث بالدقة والوضوح اللازمين يسهل على القراء فهمه مثلما يريد الباحث. ومن هنا سوف نتعرض لمجموعة من المفاهيم العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة كما يلي:

العنف Violence

تم تعريفه لغوياً بأنه "الخرق بالأمر وقلة الرفق، وأعنف الشيء بشدة، والتعنيف هو التقريع واللوم" (بن منظور، ١٩٥٦، ص ٢٥٧). والعنف "مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة" (صليبة، ١٩٨٢، ص ١١٢). والعنف إساءة فعلية لاستخدام القوة، وعادة ما يقع من قبل الرجال ضد نسائهم في حال كانت هناك علاقة تجمعهم ببعضهم البعض أو في حال انفصالهم عن بعض، ويحدث العنف في حال يجنح أحد الشريكين إلى ناحية السيطرة والتحكم في الآخر سواء كانت تلك السيطرة مادية أو نفسية (Taylor, ٢٠٠٠).

العنف الأسري Domestic Violence

يشمل كافة أشكال وأنواع العنف الناشئة من خلال العلاقات الحميمة في الأسرة، إضافة إلى أنه يشمل نطاقاً واسعاً من العلاقات الأسرية المتعددة. ويمكن أن تتسع دائرته لتشمل ضحايا آخرين من العائلة ومن خارج دائرتها بما في ذلك الخالات والعمات والأخوال والأعمام وغير ذلك. ويحدث ذلك في وقت تكون فيه الأسرة حائزة على تغطية شاملة لنطاق واسع من الروابط المتبادلة والدعم والالتزامات (Cultural Perspective, ٢٠٠٠).

الخدمة الاجتماعية Social Work

وصفها ستروب بالفن الذي يعمل على إيصال الموارد المختلفة إلى الأفراد والجماعات والمجتمع لسد حاجات تلك الشرائح مجتمعة، في حين وصفها سبيرون بالمهنة التي تعمل على وقاية الناس من المشكلات الاجتماعية وتطوير

أدائهم لوظائفهم الاجتماعية (غرايبة، ٢٠٠٤). كما عرفتها الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين الأمريكية American National Association of Social Workers بأنها مهنة محددة ذات أنشطة متعددة لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمع على ترجمة مقدراتهم ومؤهلاتهم المختلفة ودعمها وصولاً لتفاعل اجتماعي بصورة جيدة (Robert, ١٩٩١).

الخدمة الاجتماعية الأسرية Family Social Work

تشير إلى الجهود المبذولة بأسلوب فعال بغرض تنمية وصيانة العلاقات الأسرية من أجل تقوية أواصرها والمحافظة عليها، مع العمل على استغلال أقصى مدى من قدرات أفرادها بهدف الوصول بهم إلى درجة عالية من الاستقرار والطمأنينة والعيش في جو من التآلف والمحبة والمشاركة (رمضان، ١٩٩٩). كما تشير إلى مجموعة الأنشطة التي تختص أو تعمل بمجال حماية الأسرة ودعمها من حيث أدائها الاجتماعي وعلاج ما تواجهه من صعوبات تهدد استقرارها (خليفة، ١٩٨٧).

ثقافة العنف Culture of Violence

هل العنف سلوك مكتسب أم أن الثقافة تلعب دوراً في ظهوره وفي تكريسه وجعله أمراً مقبولاً وعادياً بل وواجباً يجعل من الشخصية التي تمارس العنف بطلةً سواء كان ذلك من منظور العنف داخل إطار الأسرة الصغيرة أو الكبيرة ممثلةً في المجتمع ككل.

هناك بعض النظريات تناولت العنف باعتباره سلوك غريزي استناداً على بعض المفاهيم مثل إفادات فرويد من أن سلوك الإنسان ينشأ بشكل مباشر أو غير مباشر حيث أطلق على ذلك مسمى غريزة الحياة، والعنف من هذا الجانب يمكن أن يكون منشؤه بسبب إحباط أو حجب منافذ الطاقة. أما لورنز فيرى أن العنف ينشأ مما أسماه غريزة العراك Fight instinct التي يشترك فيها الإنسان مع سائر الكائنات وأن العنف لدى الإنسان وفقا لهذا المفهوم سلوك حتمي لا يمكن تفاديه. وهناك من يرون العنف سلوكاً مكتسباً في الوسط الاجتماعي أمثال البرت باندورا وذلك من خلال ما يلي:

* اكتساب استجابات العنف عبر تجارب ماضية
* التدعيم الذي يلقاه الشخص الممارس للعنف
* الظروف الاجتماعية والبيئية التي تستثير العنف بصورة مباشرة (المهدي، ٢٠٠٤).

ومن هنا لايمكن القول بأن هناك ثقافة متأصلة في بني البشر تدعو إلى العنف فهو لا يمكن القبول به، لأن الفطرة الإنسانية مجبولة على الخير على الرغم من أن نوازع الشر موجودة في الإنسان مثلما هي موجودة نوازع الخير. فثقافتنا لا تدعو إلى العنف لأن قيمها نابعة من قيم ومبادئ إسلامية محضة أي أنها ذات سمو أخلاقي ينأى بها عن العنف والقتل بل يحضها على كريم القول والفعل وتغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة والابتعاد عن الأنانية والمفاسد والتسيد

والجبروت. من هنا نحن في حاجة إلى تحليل ودراسة شاملة لأي صورة من صور العنف سواء الأسري منها أو العنف بمكان العمل أو غيره وهو تحليل لا بد أن يتناول الشخصيات التي مارست ذلك العنف للتعرف على الدوافع الكامنة وراء ارتباطهم بذلك السلوك العنيف.

كما لا بد من فهم متكامل وتفسير منطقي لانقياد الأشخاص العنيفين تجاه ممارسة العنف الذي يعتمد أحياناً على الظروف والملابسات التي قادت إلى وقوعه بل وعلى حالة الإحساس الذي كان مصاحباً للشخص الذي أوقع العنف على الغير (Webber, Bessant, Watts, ٢٠٠٣).

إن ظهور العنف بالمجتمعات المختلفة هو صورة تعكس ثقافة ذلك المجتمع وأنماط سلوكياته التي نشأ عليها ومعتقداته واتجاهات تعامله مع أفراده والطرق التي يستخدمها في حسمه للخلافات والصراعات التي تنشأ بداخله. وفي هذا الخصوص يرى آخرون أن ثقافة حب الذات والأنانية والجشع تظهر سماتها بوضوح لدى من لا يقتنعون بحدود معينة أو نهائية لرغباتهم ومطامحهم بالحياة. ويضيف آخرون إلى أن الجشع وندرة الأشياء التي يحتاجها الإنسان في حياته يمكن أن يشكلا قوتين كبيرتين ومؤثرتين في ظهور ثقافة العنف بالمجتمعات المختلفة (Burt, Sienfeld, ١٩٩٤).

فعلى سبيل المثال الأطفال الذين ينشئون داخل أسرة تمارس العنف وتظهره في سلوكياتها وتعاملها مع أفرادها سرعان ما يتشبعون بسلوكيات وثقافة العنف ذاتياً فيسلكونه تجاه الآخرين خاصة مع من يرونهم ضعفاء أو فاقدي القدرة على الدفاع عن أنفسهم (Burt, Sienfeld, ١٩٩٤). ويمكن لهؤلاء الأطفال أن يمارسوا العنف مع أطفالهم عندما يغدوا رجالاً ويكونوا أسراً بدورهم (العيسوي، ٢٠٠٤).

أما أولئك الأطفال الذين ينشئون بداخل أسرة نووية على سبيل المثال، تصبح لهم القدرة الكافية على تلافي أمر العنف ببيئتهم الأسرية من خلال ميولهم التي تتجه نحو تنمية وبناء شخصياتهم بما يتماشى من دون حدوث نوع من الإرباك أو القصور مع نسق الأسرة الاجتماعي والاقتصادي (Erikson, ١٩٥٠). ومثل هذا الأمر ينأى بأولئك الأطفال عن العيش في ضغوط أو نقص في حاجاتهم الأساسية والملحة، والتي يمكن أن تؤدي بهم إلى الوقوع تحت طائلة العنف.

إن العلاقة بين العنف الشخصي وثقافة العنف تضم عدداً من المضامين والمؤشرات التي تهم الأخصائيين الاجتماعيين الذين يقع على عاتقهم دور كبير يتمثل في ضرورة العمل على تغيير القيم والمعتقدات والمفاهيم المختلفة التي تشكل ثقافة العنف. فمن الضروري أن ترتبط بمهنة الأخصائي الاجتماعي فلسفة واضحة ومحددة تنأى بالمجتمع عن العنف وسلوكياته وثقافته من حيث إسهام الأخصائي في كل ما من شأنه تقليل الأسباب التي تؤدي إلى حدوث العنف مثل الفقر وغير ذلك (Burt, Sienfeld, ١٩٩٤).

دوافع وآثار العنف الأسري
Family Violence Motives & Consequences

<u>دوافع العنف الأسري:</u>

تشير نظرية الضبط الاجتماعي Social Control إلى الافتراض الذي يفيد بأن الدافع تجاه العنف شيء طبيعي يتواجد مع كل فرد من أفراد الأسرة. مثلما أن الطاعة والامتثال هما سلوك يجب على الفرد أن يتعلمه في حياته. وتقول النظرية أن العنف غريزة إنسانية فطر الإنسان عليها تعبر عن نفسها في حال فشل المجتمع في وضع قيود محكمة على أعضائه. وتقول أن أفراد المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكياتهم

من قبل الأسرة يتم ضبطها من قبل الشرطة والقانون، وعندما يصيب الضوابط الرسمية الفشل والإخفاق يظهر السلوك العنيف بين أفراد المجتمع (المليجي، ٢٠٠٥). من بين الدوافع والأسباب التي تقود إلى حدوث العنف الأسري هناك ما يختلف باختلاف البيئة والأشخاص المتواجدين بها. وتلك الدوافع تشكل بواعث رئيسية لحدوث الظاهرة بين أفراد الأسرة، ويمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١- الدوافع الذاتية

وهي التي تنبع من ذات الإنسان وتقوده إلى ممارسة العنف الأسري ومن بينها ما تربى عليه الفرد من مبادئ في صغره وما عايشه من عنف في بيئته من قديم الزمان أو الجهل بأسس الحياة الزوجية وأسس التربية السليمة أو ما يعانيه الفرد من اضطرابات نفسيه أو ميله لتعاطي الخمور والمخدرات أو ممارسة الأفعال المخلة أو سوء الخلق الذي يصدر من الفرد ويؤثر على حياته بداخل أسرته فينعكس على سلوكياته بداخلها في شكل ممارسة لصنوف من العدوان على أفرادها.

ومن الدوافع أيضاً ثقافة الفرد "الخاطئة" التي تظهره كأنه الشخص الوحيد صاحب الصلاحية والأمر والنهي داخل الأسرة بغض النظر عن صحة أو خطأ ما يصدره من سلوكيات بداخلها وهناك من الدوافع ضعف الوازع الديني والبعد عن الصلاة والتعاليم الدينية والأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها رب الأسرة وبالتالي جميع أفرادها (العايش، ٢٠٠٦).

إن كثيراً من الآباء يستخدمون ولايتهم على بيئاتهم بشكل سلبي وخاطئ بحيث يعتقد الأب أن له مطلق التصرف في بيته وساكنيه وبحرية مطلقة من دون قيود وبالصورة التي يراها تتناسب وأفكاره وهذه الولاية التي يجب أن تعهدها الرعاية أخذ الآباء يسيئون فهمها وحولوها إلى سيطرة مطلقة Absolute

Control وتحكم بالغير تخول الأب في أن يأمر وينهي ويضرب ويتحكم في بيته دون قوانين تنظم مثل تلك التصرفات. كما أن مثل هذه المعتقدات أصبحت سائدة بدرجة كبيرة داخل مجتمعاتنا (الشاري، ٢٠٠٥)، ومثل تلك السلوكيات يمكن أن تغيّب كل أثر للتعاون والمشاركة والتكاتف بداخل الأسرة وتقرير حق المصير Self-Determination.

٢- الدوافع الاقتصادية

تعكس الدوافع الاقتصادية قضية هامة تحدد جزءاً هاماً من ملامح العنف الأسري باعتبارها سبب قوي وهام يرتبط بالمعيشة الحياتية اليومية وبناحية توفير سبل العيش للأسرة. وهي تمثل رأس الأسباب الدافعة لرب الأسرة لممارسة العنف مع أبنائه أو مع زوجته كسبب يفرغ فيه شحنات خيبته وفشله في توفير ضروريات الحياة المادية والأساسية التي تحتاجها الأسرة. وقد أشارت الدراسات إلى أن هناك علاقة قوية تجمع بين التمييز من حيث الجنس والفقر وبين العنف الأسري (Walby, ١٩٩٢). وفي بعض الأحيان وعندما يعجز رجل البيت عن تلبية متطلباته الاقتصادية والمادية فقد يلجأ حينها إلى طرق أخرى توفر له النواحي المادية وتشكل في ذات الوقت صورة من صور العنف كالاستيلاء على ممتلكات المرأة بالقوة سواء كانت زوجته أو أمه أو حماه أو ابنته (باقادر، ٢٠٠٣).

٣- الدوافع الاجتماعية

للعنف الأسري دوافع اجتماعية تتمثل في الخلافات الزوجية المتكررة (المبيريك، ٢٠٠٤) وتدخل الأهل في الشئون الأسرية مما يفسد الأجواء بين الرجل وزوجته ويعكر صفو علاقتهما. كما يمكن أن تكون الخلافات الزوجية أسبابها التباين الاجتماعي والثقافي والعلمي أو الخلافات العائلية الاجتماعية وتدني الوعي بالعلاقات المختلفة أو تغيير الأدوار بداخل الأسرة الأمر الذي

يشعر معه كل فرد أنه هو المسئول عن الأسرة وأنه هو صاحب الأمر والنهي خاصة في ظل اختفاء رب الأسرة (العايش، ٢٠٠٦م).

من جانب آخر قد يؤدي الضعف والتفكك الذي يشوب العلاقات الأسرية ويقود إلى اضطرابها إلى تصدع فيزيقي Physical Disruption أو آخر سيكولوجي Psychological Disruption. وهذا الأخير يمكن أن يشكل عاملاً هاماً في تفجر العنف الأسري بين أفراد الأسرة بكل ما يحتويه من مشكلات نفسية وتوتر مستمر وصراع داخلي واضطراب يسود مناخ الأسرة.

٤- دوافع أخرى

من بين تلك الدوافع المجتمعية انتشار القنوات الفضائية وتشجيعها للعنف في بعض برامجها الموجهة للأطفال مما يوجد مناخاً خصباً للعنف في المستقبل لدى نفسية الطفل بداخل أسرته بسبب ما تولد لديه من عنف في صغره فيتواجد لديه اعتقاد بأن العنف الأسري هو الحل الجذري لكل مشكلة تصادفه في حياته. وهناك تفشي الأمية والجهل وسيادة بعض المعايير الاجتماعية بالمجتمع تقر بأن المرأة ملك للرجل وتحتاج دوماً للتأديب والسيطرة والتوجيه وغيرها من الدوافع التي يظهرها المجتمع وترسخ بأذهان ممارسي العنف داخل الأسر (العايش، ٢٠٠٦).

آثار العنف الأسري:

١) التأثير على الأطفال Children

إن تلك الصور العنيفة التي تحدث داخل الأسرة بغض النظر عمن تسببوا في إحداثها يمكن أن تفرز آثاراً سلبية وضارة بالأسرة، فالشخص الذي مورس في حقه العنف غالباً ما يصاب بنشوء العقد النفسية التي يمكن أن تتطور إلى حالة

مرضية علاوة على الاحتمالية الكبيرة بانتهاج ذلك الشخص نفس السلوك العدواني العنيف الذي تعرض له في حياته من قبل.

هنالك رواسب سلبية يمكن أن تصيب الطفل بسبب ما يتعرض له وما يلاقيه من اعتداء وأذى بمختلف ضروبه فتنمو معه وتزداد. وفي هذا الإطار أشارت اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل ضمن المادة (١٩) إلى ضرورة حماية الطفل من العنف والإيذاء حيث يقول نص المادة "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية والعضوية جراء المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية وهو في رعاية الوالد أو الوصي القانوني عليه أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته" (باشطح، ٢٠٠١).

كما يؤثر العنف الأسري على سلوكيات الطفل من ناحية تدني مستواه الدراسي وإصابته بالقلق والاكتئاب والشعور بالذنب والخجل واختلال صورته الذاتية والعزلة وضعف الثقة بالنفس واضطراب النوم وضعف التركيز والشعور بالعدوان المضاد والتحول نحو الإجرام وغيرها. كما يشعر الطفل بأنه غير قادر على حل مشكلاته التي تواجهه أو استقلاليته بتسيير أمور حياته أو شعوره بالرضا عن حياته داخل أسرته أو مدرسته أو مقدرته على تكوين اتجاهات سوية نحو ذاته. والأطفال الذين ينشئون في أحضان أسر يمارس آباؤهم فيها العنف تجاه أمهاتهم يكونوا على استعداد وميل لأن يمارسوا نفس العنف مع غيرهم عند بلوغهم سن الرشد (Hotaling, ١٩٨٦).

٢) التأثير على النساء Women

يؤثر العنف الأسري على المرأة مثلما الطفل، فكما يقال فإن هناك علاقة وطيدة تجمع بين عيش المرأة بأمان وبين رعايتها لطفلها (Featherstone & Trinder, ١٩٩٧). والعنف الأسري ضد النساء أخذ في الانتشار على المستوى العالمي متخذاً العديد من الأشكال والصور كما أنه يرتبط ثقافياً بنوع العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع المعني والمتعلقة بدور الرجل تجاه المرأة (Bruckner, ٢٠٠٦). من جانبها تفيد إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإساءة والأذى البدني جراء العنف ضدهن بالمنزل. ومن خلال العديد من البحوث والدراسات التي تناولت العنف ضد المرأة اتضح أن انتهاك الزوجة يحوز أعلى معدلات العنف القاسي. كما أن الزوجات يشكلن الغالبية العظمى من مجموع ضحايا العنف الأسري حيث يقدر عدد اللائي يتعرضن للضرب بـ ١٢ مليون امرأة سنوياً (السمري، ٢٠٠١).

من جهة أخرى أفادت تقارير بأن ٧٨% من النساء كن ضحايا للمضايقات والمطاردات في مقابل نسبة ٢٢% من الرجال (Tjaden, ٢٠٠٠). و المرأة العربية لا تقل سوءاً عن ما تلاقيه المرأة الغربية من صنوف العنف والأذى عليها بسبب العديد من العوامل التي تدخل فيها العادات والتقاليد المتوارثة من جيل لآخر والمفاضلة وإعطاء الحرية للولد أكثر منها للبنت (المليجي، ٢٠٠٤)، وإن كان الأمر لا يتعدى الحرية المسموح بها ولا تشكل خرقاً على التقاليد.

٣) التأثير على كبار السن والعجزة Disabled

يتعرض حتى كبار السن والمعاقين المتواجدين بداخل الأسر إلى العنف الأسري فيلحقهم الأذى والقسوة التي تظل ملازمة لهم لسنوات طويلة خاصة أنهم يمثلون فئات عاجزة عن مواجهة الاعتداءات التي تلحق بهم.

الإسلام والعنف الأسري
Islam & Domestic Violence

لقد زخرت كثير من الآيات القرآنية بمبادئ الرحمة وحب المسلم لأخيه المسلم ومشاركته أمور وشؤون حياته، وذلك على أرضية من التفاهم المتبادل والكلمة الطيبة التي وصفها المولى عز وجل بالشجرة الطيبة في قوله تعالى﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ (إبراهيم – الآية ٢٤،٢٥). وهناك كثير من الآيات الأخرى التي تدعو إلى صلاح الفرد وذريته وإلى العمل الصالح كقوله تعالى﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ المُسْلِمِينَ ﴾ (الأحقاف – الآية ١٥).

ومن هنا يكون حتمياً أن تتآلف الأسر وأن ترسم حياتها وتبني تعاملاتها بين أفرادها على أساس المبادئ الإسلامية التي تقر بمستويات أخلاقية يتطلب من الفرد التحلي بها في عملية التربية الأسرية. ولا غنى لأي رب أسرة أو ربة منزل من انتهاج المبدأ الإسلامي المتكامل في تربية الأبناء من أجل إنتاج أسرة نموذجية تبعد عن العلل الاجتماعية والعادات الدخيلة على المجتمعات الإسلامية وتنأى عن أي صنوف من العنف أو النوازع والشرور بين أبنائها بل وتكون على الدوام متفهمة لتعاليم دينها عارفة بمسؤولياتها وواجباتها.

يدعو الإسلام إلى الفضيلة والتسامح ويهدي إلى تماسك ووحدة المجتمع بدءاً من تماسك ووحدة الأسرة التي هي أساس المجتمع. كما أنه يهدي إلى إتباع السبل الكفيلة بالحفاظ على كيان الأسرة صلباً في مواجهة التيارات المهددة لوحدته. وقد اهتم الإسلام كثيراً بالأسرة وأفرادها من أجل إبراز جيل متفهم لأدواره

بالحياة تجاه نفسه أولاً وتجاه غيره ثانياً. وقد أمر الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بالاهتمام بالرعية على الوجه الأكمل في إشارة واضحة لعظم المسؤولية الفردية وأهمية دور الفرد المسلم تجاه من يقعون تحت دائرة رعايته، فهو مسؤول عنهم في الدنيا والآخرة.

إن تشجيع الإسلام على الزواج كان القصد من وراء ذلك إنشاء وتكوين علاقة وطيدة قوامها رابطة متماسكة بين الرجل والمرأة ومعترف بها من خلال الدين والقانون والمجتمع ليكون لكلا الزوجين حقوق وواجبات تجاه بعضهما البعض وتجاه المجتمع (مؤمن،٢٠٠٤). كما أن الهدف من الزواج هو تكوين أسرة فاضلة وعلى درجة كبيرة من الأخلاق والتشبع بالتعاليم الإسلامية. بل وتقوم على أساس حفظ الحقوق على أرضية من المعاملات الهادفة والداعية لتماسك الأسرة.

وكنتاج لما أوردناه عن الدور الإسلامي تجاه العنف يتضح أن العنف وبكافة أشكاله داخل الأسرة أمر منبوذ من الناحية الدينية بغض النظر عن المسببات التي قادت إليه. حتى أن الدين الإسلامي نفسه قد أباح طلاق الرجل زوجته في حال استحالت الحياة الزوجية بين الطرفين خشية وصول العلاقة بينهما إلى درجة من التوتر والنزاعات الذي تجر إلى حدوث المشاكل والصراعات التي تسفر بدورها عن دوامة من العنف الأسري. وعلى الرغم من شرعية الطلاق إلا أن الإسلام أيضاً قد أوصى الناس بمراجعة أنفسهم قبل الإقدام عليه (الخشاب،١٩٦٦).

وبما أن الأسرة هي المحطة الأولى التي ينطلق منها المجتمع نحو أهدافه المنشودة والنواة الأولى للمجتمع التي تمده بالأبناء لإدارة عجلة الحياة، فمن الضروري توجيه الاهتمام بها بدرجة كبيرة لكونها تحتل مكانة متميزة بالمجتمع

(البصيري،٢٠٠٠). فالعلاقة الأسرية التي يريد لها الله سبحانه وتعالى أن تكون داخل البيت هي التي تحدد منهج الرجل الذي يمسك بحق القوامة على المرأة والولاية على الأبناء ضمن إطار الرعاية الأخلاقية المتوازنة، والبعيدة عن كل نقص بحق أفراد تلك الأسرة في العيش بحرية وكرامة وسلام (فضل الله، ٢٠٠٣).

وعند اختيار الزوجين لبعضهما البعض لا بد من توفر أمر هام وحيوي للغاية وهو التوافق بين الطرفين ومعرفة كل طرف وإدراكه وإيمانه بواجبات وحقوق الطرف الآخر. وحين تتوفر تلك العوامل تكون الأجواء مهيئة لإخراج جيل واع برسالته في الحياة، وفق درجة عالية من الأخلاق القويمة التي تعينه على أداء تلك الرسالة.

ويمكن الاستفادة من الموجهات الاسلامية في مواجهة ظاهرة العنف الأسري قبل وبعد وقوعه. فقبل وقوعه يكون بالاحتياط من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إليه وتلافي وقوعها مستقبلاً. وهنا يشكل الجهل بتعاليم التربية الإسلامية وما يدعو إليه الإسلام من حسن التعامل مع الزوجة وحسن تربية الأبناء واهتمام الزوج بأسرته وإحاطتها بالنصح من بين الأسباب التي تظهر ابتعاد النواحي الدينية في التربية الأسرية. أما علاج العنف الأسري بعد وقوعه فيكون بالتعرف على من وقع عليه العنف الأسري ومن أوقعه والأسباب التي أدت إليه وتوفير العلاج الفوري له. وقد يتطلب الأمر هنا الاستعانة بالجهات التربوية والاجتماعية التي تعمل وفق المنهج الإسلامي وتعاليمه في تربية الأبناء (الجمهور، ٢٠٠٦).

الخدمة الاجتماعية والعنف الأسري

للخدمة الاجتماعية أساليبها الخاصة بها في التعامل مع الحـــالات والظـــواهر الاجتماعية المختلفة لأجل حل الإشكالات الاجتماعية بما فيها الأسرية، من باب أن الخدمة الاجتماعية تمثل مجموعة الجهود والخدمات الانسانية المختلفة التي يتم تقديمها بطرق علمية منظمة ومعروفة والتي يمارسها أخصائيون اجتماعيون تم إعدادهم إعداداً علمياً بغرض تقديم الخدمات العلاجية والوقائية والإنمائية بما يساعد على تلبية ومقابلة احتياجات الإنسان كفرد أولا وعضو في الجماعـــة أو المجتمع ثانياً، وذلك من خلال المؤسسات الاجتماعية التى تُمارس من خلالهـــا مهنة الخدمة الاجتماعية (أبوبكر، ٢٠٠٨)

ويتم تفعيل الخدمة الاجتماعية من خلال منهجية خاصة، لها طريقة محددة فـــي المعالجة والطرح وتعتمد على جهود الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين وعلى طرق علمية مدروسة لا تخدم المجتمعات الأسرية وأفرادها فحسب بل المجتمع بأسره. فالخدمة الاجتماعية لها منهجيتها العلمية التي توصـــلها إلـــى أهـــدافها خاصة بعد أن شهدت في الآونة الأخيرة انفتاحاً ملحوظاً على علـــم الاجتمـــاع بغية إيجاد تغييرات جذرية ذات حلول واضحة تسهم فـــي عـــلاج المشـــكلات الاجتماعية، ومن خلال التعامل مع منظور اجتماعي بحت ولـــيس اتجاهـــات تقليدية في التفسير (خاطر، ٢٠٠٦).

وبالطبع لا يمكن أن تكون منهجية التدخل المهني للخدمة الإجتماعيـــة ســـليمة وقوية ما لم تتكامل طرق الخدمة الاجتماعية الثلاث ممثلةً فـــي خدمـــة الفـــرد والجماعة وتنظيم المجتمع، وما لم يتم توظيف آلياتها فـــي عـــلاج الظـــواهر الاجتماعية الشاذة ومن بينها ظاهرة العنف الأسري. ففي خدمة الفـــرد مـــثلاً تسعى الخدمة الاجتماعية إلى تحقيق الوئام الأسري بين أفـــراد الاســـرة عـــن طريق تقديم الدعم اللازم في شكل مساعدات ذاتية أو مادية أو غيرها، لتســـمو

العلاقات الإيجابية بين أفراد الأسرة ويكتمل بناؤها ووحدتها وأداؤها الجماعي ويتبادل أفرادها الخبرات فيما بينهم ويواجهوا مشكلاتهم فردية كانت أو جماعية أو مجتمعية بقوة ونجاح (غباري، ١٩٨٩).

وعلى ضوء ذلك تتضح لنا مرونة مفهوم الخدمة الاجتماعية في التعامل مع الجوانب الأسرية والعمل على الارتقاء بشأن الأسرة وتفادي وقوعها تحت طائلة الأزمات والمشكلات والسلوكيات الخاطئة عبر موجهات تعمل على تماسك الأسرة باعتبارها تشكّل الوحدة الأساسية واللبنة الأولى بكل نظام اجتماعي واقتصادي.

فحياة الأسرة السعيدة أساس لبناء مجتمع صالح وضرورة هامة لنشوء علاقات إنسانية سليمة، ومن هنا يأتي دعم الخدمة الاجتماعية الأسرية لأفراد الأسرة ليكونوا قادرين ومؤهلين للاستفادة من مقدراتهم وتوظيف إمكاناتهم وتنمية شخصياتهم بما يجعلهم على مقدرة ودراية بتجاوز ما يعترضهم من صعاب وعوائق والاستقلال بحل المشاكل التي تؤثر على حياتهم بصورة عامة (رمضان، ١٩٩٩).

ويأتي ذلك الاهتمام الفاعل من جانب الخدمة الاجتماعية بضرورة تلاحم وتعاون أفراد الأسرة فيما بينهم، وذلك من خلال التزامها التام بأسس العدالة الاجتماعية من حيث أن الأخصائيين الاجتماعيين هم من يعملون على تقريب أفراد الأسرة مع بعضهم البعض بصورة متكافئة وفي كافة النواحي الاجتماعية منها والاقتصادية وغيرها، وتمكينهم من الحصول على تقدير شامل لذاتهم واحترام حرية التعبير عن أنفسهم وتعويدهم على إدارة الذات ومنحهم فرصاً متميزة للعيش وفق مستوى اجتماعي راق.

ومثل هذه المفاهيم التي تصب في جوهر العدالة والتكافؤ بين بني البشر بصورة عامة وقي داخل الأسر بصورة خاصة تضع في أذهاننا صورة معبرة عن منهجية الخدمة الاجتماعية وتؤكد لنا على أنها تمتلك وتوظف أداة فاعلة ومؤثرة وهامة في الوصول إلى الأهداف وهي الأخصائي الاجتماعي باعتباره "وسيط" Mediator في عملية توازن القوة وباعتباره يحمل مسؤولية أخلاقية تجعله مؤمناً بأهمية دعم الأطراف الضعيفة داخل الأسرة ومساندة ودعم ضحايا العنف الأسري وذلك من خلال عمليات الوساطة التي يبديها ومن خلال تفعيل تقنيات وآليات محددة تسهم في تقوية كل طرف من الأطراف خاصة الطرف الأكثر ضعفاً (David, ٢٠٠٥).

ومعنى هذا أن الخدمة الاجتماعية تريد من الأخصائيين الاجتماعيين أن يشاركوا وبصورة فاعلة في إرساء كافة معايير العيش بسلام وتحقيق العدالة الاجتماعية ونبذ الظواهر الاجتماعية الشاذة والعمل على تقييم المشاكل على المستوى الفردي والأسري والمجتمعي وعلى مستوى المؤسسات مما يمكن من توفير أرضية صلبة لمواجهة ظواهر دخيلة كظاهرة العنف الأسري (Marsh, ٢٠٠٣).

وفي هذا السياق يمكن اعتبار الخدمة الاجتماعية بمثابة معزّز لدور من هم يمثلون صورة معبرة عن العدالة الاجتماعية التي لا يمكن تحقيق مبادئها إلا بتوفر فهم راسخ وتعاون موسع بين مختلف الأفراد ليتجلى معناها الحقيقي والجوهري، بحسب رأي رائدة الخدمة الاجتماعية جين آدمز (Eleshtien, ٢٠٠١).

ولا بد إذن وانطلاقاُ من قيم ومبادئ ومنهجية الخدمة الاجتماعية من بلورة الظواهر الدخيلة والغير سوية كالعنف الأسري وصبها في سياق اجتماعي موسع يتبني لغة جديدة تدعم التدخلات المهنية للأخصائيين الاجتماعيين

والداعمة بدورها للفرد والمتعاونة مع أنظمة المجتمع الأخرى كالجنائية والمدنية ودور العلاج الطبي أو عبر دعم مسؤولية رب الأسرة باعتباره يمثل جزءاً أساسياً وفاعلاً في حل المشكلة القائمة.

وبالتالي فإن هذا المفهوم يحمل في طياته سبيلاً لتقديم المساعدة اللازمة للأفراد والجماعات من أجل تأهيلهم لتنمية سلوكياتهم الاجتماعية وتكيفهم مع بيئاتهم المختلفة وإقامة علاقات متماسكة مع بعضهم البعض تمثل منصةً حيوية لعلاج المشكلات، وبالتالي يحدث الارتقاء المطلوب في نمط وأساليب الحياة الاجتماعية لأولئك الأفراد.

إن التعرف على نوعية التربية السائدة بالأسرة وطبيعة العادات والتقاليد التي تحكمها ودرجة الحرية المتاحة لأفرادها التي لا تؤثر على عملية التنشئة والترابط الأسري، والإلمام بمستوى التفاهم السائد بين الأب والأم من جهة، وبين الأب والأبناء من جهة أخرى أمر جوهري وهام يمكن أن يعزز من عملية الترابط الأسري وتقوية الرابطة المشتركة بين أفراد الأسرة.

فالعلاقة هنا قد تم تحديد مستواها وتم تحليلها بصورة علمية ومنهجية واضحة، ولغة التفاهم الجديدة قد تم ابتكارها بين أفراد الأسرة التي صارت الآن بمعزل عن الحواجز والعوائق فيما بينها مما يمكن أن يفسح المجال إلى نتائج متميزة وناجحة تسهم بما لا يدع مجالاً للشك في الكشف عن مسببات المشكلات داخل الأسرة وتحليلها بالصورة الكافية والعمل على علاجها أو الوقاية من حدوثها، ومن بينها ظاهرة العنف الأسري.

وهذا الأمر لا يعفي بالطبع من الإلمام المسهب بجذور تلك المشكلات عبر الحصول على معلومات وبيانات كافية يتم استقاؤها من أفراد الأسر المعنّفة أو

من ضحايا العنف الأسري على الرغم من أن إحجام أرباب الأسر عن فتح أبواب حوار مكاشفة وصراحة مع الأخصائي الاجتماعي يعتبر أحياناً عائقاً يحول دون وصول التدخل المهني إلى أهدافه المرجوة (Stanley, ١٩٩٧).

إذن فالإطار المعرفي للخدمة الاجتماعية عامل جوهري وهام للغاية لاشتماله على عدد من النظريات والمعارف المستمدة من بعض العلوم الاجتماعية والنفسية وكذلك على نماذج من الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي، وعن طريق ذلك الإطار يمكن التفاعل مع ضحايا العنف الأسري ومع شرائح المجتمع المؤثرة بصورة مباشرة في تفاقم الظاهرة والتعرف على كافة الدوافع المؤدية لحدوثها.

فالأخصائيون الاجتماعيون يعملون ويتعاونون مع الأسر وكأنهم خبراء اجتماعيون أو معاونون اقتصاديون أو معالجون طبيون، وهم يشخصون مشكلات هذه الأسر ويضعون لها الحلول الملائمة والمبنية على حقائق من الواقع المعاش على اعتبار أن مسببات تلك المشكلات غالباً ما تندرج تحت العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفردية أو النفسية أو غيرها من العوامل، وذلك بهدف توفير الدعم والرعاية الاجتماعية المتكاملة للأسر ومنحها الفرصة لتبني نفسها اجتماعياً.

وبذلك يمكن أن يتعاظم الاهتمام بالإنسان في داخل الأسرة بدرجة مُثلى وتُدعم مقدراته وإمكاناته وتُلبّى متطلباته وتُستثمر طاقاته على الوجه السليم فيما يفيد أسرته ومجتمعه وفيما يبصّره بحجم مسؤولياته وأدواره الإيجابية التي عليه أن يلعبها داخل الأسرة سعياً لتغيير إيجابي وتعزيزاً لمضامين التكافل الأسري.

وعلى ضوء ما سبق ذكره يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة تجمع بين ممارسة الخدمة الاجتماعية ومواجهة آثار ظواهر الأسرة والمجتمع السلبية ومنها ظاهرة العنف الأسري باعتبار أن الخدمة الاجتماعية وعبر تدخلها المهنيً تعمل على

مواجهة كافة التحديات والمهددات التي تعصف بالعلاقات الإنسانية الطبيعية وما يجب أن تكون عليها. فالتقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي وصل إليه المجتمع في عصرنا الحديث ضرب بآثاره وفاقم العديد من المشكلات والتعقيدات التي طالت الأسر وصار مصدراً لكثير من المتاعب والمشكلات.

ومن هنا فإن إسهام الخدمة الاجتماعية مع غيرها من المؤسسات المعنية بالشأن الاجتماعي في مساعدة الأفراد والأسر ، يكون فاعلاً فقط عبر أدوار جادة ومدروسة تحارب الآثار الاجتماعية السلبية وتجابه الأخطار الناتجة عن ظواهر غير سوية ترتبط بها مفاهيم استغلال الغير ومعاملتهم بقهر وقسوة وتخل بالمنظومة المثالية التي يجب أن تكون عليها الأسر والمجتمعات.

فالخدمة الاجتماعية تحاول "تشكيل الذات" الإنسانية من جديد والعمل على تغيير الكثير من المفاهيم العقيمة الموروثة منها والمكتسبة من أجل إحداث قوة وتماسك في بناء الأسر والمجتمع بما يجعلهما في موقف أقدر على مواجهة التيارات الوافدة التي تستهدف انهيار الأسر وانفراط عقد نظامها ونسقها الاجتماعي.

دور الأخصائي الاجتماعي كـ "وسيط" في التعامل مع ظاهرة العنف الأسري

عُرف الدور الاجتماعي بأنه نمط منظم من المعايير, يختص بسلوك فرد يقوم بوظيفة معينة في الجماعة. كما يعرف الدور الاجتماعي بأنه وظيفة الفرد في الجماعة, أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي (زهران، ٢٠٠٠، ص ١٦٤). ومن خلال المدخل السابق نتطرق في الجزء التالي إلى دور الأخصائي الاجتماعي باعتباره وسيطاً أسرياً مساهماً في الحد من المشكلات الأسرية ومعالجاً لها من خلال حلول يستقيها من منهجية الخدمة الاجتماعية.

يمكن أن نصف دور الأخصائي الاجتماعي داخل الأسرة بالوسيط Mediator الذي يكون على درجة كبيرة من الحيادية Neutrality وذلك بغرض مشاركته للأسرة فيما يقود إلى التخلص من ظواهر العنف الذي يسود بداخلها. ومن خلال عملية التوسط Mediation يتجاوز الأخصائي الاجتماعي عملية تطبيق المهارات والأساليب إلى عملية الفهم المتكامل والشامل للهدف والتأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل المهني، فهو هنا وسيط اجتماعي يتدخل بمهنيته ومعرفته وخبرته ومؤهلاته وينتقل من عملية التطبيق إلى التعامل مع اعتبارات عميقة تسند الفرضيات الداعمة لعملية التدخل المهني المطلوبة من الخدمة الاجتماعية (Flynn, ٢٠٠٥).

وعندما يتدخل الأخصائي الاجتماعي كوسيط فهو يعمل حينها على ابتكار توازن قوة فاعل بين أفراد الأسرة، علاوةً على أن معرفته وإدراكه بمن يمسكون بزمام الأمور والقوة داخل الأسرة يكون على أساس اتجاهاته ومعتقداته وتحليلاته للوضع الذي تعيشه هذه الأسرة ووفق إلمامه التام بما يمكن أن يتركه الأصل الذي تنحدر منه الأسرة ومراحل تطورها ذاتياً واحترافياً وما تحمله من معتقدات وسلوكيات من أثر كبير على جهود ومهام الأخصائي الاجتماعي باعتباره وسيط يتدخل مهنياً (Fisher & Brandon, ٢٠٠٢).

إلا أنه ومن وجهة نظر الخدمة الاجتماعية فمن الصعوبة أن يظل الأخصائي الاجتماعي في موقف الحياد بوصفه محترف مهنة ويمتلك من وجهات النظر والأفكار ما يبصره بما هو نافع وضار للأسرة التي يتعامل معها (Taylor, ٢٠٠٢)، كما أن دوره لا يجب أن ينحصر فقط في مجرد دور نابع من طرف ثانٍ، بل دور حيوي يتفاعل مع أفراد الأسرة على أساس قيم محددة جوهرها من قيم الخدمة الاجتماعية (Parsons, ١٩٩٢).

لذا على الأخصائي الاجتماعي أن يكون واعياً بذلك الدور المنـــوط بـــه ومتفهمـــاً للهدف الذي من أجله يتدخل مهنياً ومدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل تلك (Lang, ٢٠٠٤). يأتي هذا لأن الأخصائي الاجتماعي هو شخصية تعمل مـــن أجل التخلص من الحواجز التي تمكّن العاجزين عن تقرير مصيرهم فـــي داخـــل الأسرة من اكتساب ذلك الحق لأنفسهم، ويمثلهم بصورة بارزة هنا ضحايا العنـــف الأسري بسبب الإعاقة أو من يعولهم أشخاص آخرون أو من يعيشون في أجواء من عدم الاطمئنان والأمان (Flynn, ٢٠٠٥).

وهذا الأمر يؤكد على قيم مهنة الخدمة الاجتماعية من حيث مساعدتها لمن يفتقرون إلى القوة وتوفيرها لهم الدعم اللازم (Adams, ٢٠٠٣) لتمكينهم من أداء أدوارهم في الحياة والقيام بوظائفهم ومسؤولياتهم على الوجه الأكمل، فمبدأ استخدام القوة أو فرضها أمر غير مقبول لدى الأخصائيين الاجتماعيين لأنه مبدأ يعمل على اضهاد الآخرين.

في كثير من الأحيان يتجنب الأخصائيون الاجتماعيون، ومن خلال سعيهم للتقليـــل من حجم ظاهرة العنف الأسري، استخدام مصطلحات كأمثـــال "مقترفـــو الأذى" أو "الضرب" حيث يرونها مصطلحات قاسية بل وتصف الرجال بصورة غير عادلـــة. فبدلاً من ذلك استبدلوها بمصلحات أخرى أقل حدة مثل "إدارة الغضب" و"الســـلوك الاندفاعي" و"عدم التحكم بالذات"، على اعتبار أن تلك تمثل دلالات لمشكلات يمكن التغلب عليها عن طريق الاستعانة بجهود دور الخـــدمات الاستشـــارية المختلفـــة (Colarossi, ١٩٩٥).

فالأخصائيون الاجتماعيون يدعمون السياسات المناهضة للعنـــف داخـــل الأســـرة ويدعمون كل ما يقود إلى تعزيز وتقوية العلاقات بين أفرادها وما يقود إلى بســـط

سيادة العدالة الاجتماعية والاقتصادية فيما بينهم وإكسابهم حق حرية تقرير المصير وفرص العيش الأمثل ذات الرفاه الاجتماعي والرقي (Flynn, ٢٠٠٥) وتنمية شخصياتهم وخبراتهم ومؤهلاتهم واستثمار مواردهم من خلال ما يبدونه من إسهامات ومشاركات، وترسيخ مفهوم العمل المشترك والتعاون بينهم وسط أجواء ديمقراطية سليمة ومناخ متعافي تعلو فيه قيمتهم ويتعرفون فيه على واجباتهم وحقوقهم ويحترمون فيه آراء بعضهم البعض فتنمو لديهم روح الجماعة والمسؤولية والمشاركة الفاعلة.

وهذا الموقف الحيادي بالطبع لا يعفي الأخصائي الاجتماعي من إقامة علاقات تبادلية مشتركة مع الجهات الأخرى ذات الاهتمام بالجانب الأسري والتربوي كالمدرسة وغيرها من أجل تبادل الخبرات وإضافة المزيد من الخطط التي تعزز الوصول إلى الأهداف المرجوة وتنمية وعي أفراد الأسرة وتلبية متطلباتهم وسد ما قد يعتريهم من نقص في الموارد المالية أو الاقتصادية أو التعليمية أو العلاجية أو غيرها من الاحتياجات الأساسية التي ربما شكّل غيابها سبباً من أسباب ظهور العنف الأسري ونشوء الاضطرابات داخل الأسرة.

إن تكوين علاقة فاعلة بين الأخصائي الاجتماعي وأفراد الأسرة من شأنه أن يجعله قادراً على التعرف على الفروق المختلفة بين أفراد الأسرة وتقبلها بالصورة التي هي عليها ومن ثم بذل الجهود لتغيير السلوكيات والمعتقدات الخاطئة التي ربما كانت من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور العنف بين أفرادها نتيجة الجهل أو بسبب التمسك بتقاليد عقيمة ذات عقلية لا تؤمن بمبدأ تغيير سلوك الأسرة أو نمطها أو أساليبها التي تتبعها في التربية.

لذا يجب اقتراب الأخصائي الاجتماعي من أفراد الأسر والأزواج والعائلات للإسهام في تزويد هؤلاء بالعديد من المهارات والحلول التي تعمل على توطين

ثقافة اللاعنف بحيث تصبح واقعاً ملموساً يتوج بنجاح الأخصائيين الاجتماعيين في مساعدة عملائهم على احترام الأشخاص الآخرين بكل ما يحملونه معهم من صفات وعادات وقيم (Burt, Sienfeld, ١٩٩٤).

ومن خلال تلك العلاقة وعلى ضوء المعلومات والبيانات التي يستند إليها الأخصائي الاجتماعي في مواجهة الظاهرة والمستمدة من خلال استطلاعات الرأي والاستبيانات ومن دراسته للظواهر المرتبطة بالعنف الأسري الهادفة إلى التعرف على أسبابها ومظاهرها والآثار المترتبة عليها، يمكن أن يبنى جداراً من الثقة والتواصل بين الطرفين ويعمل على إزالة الشوائب الاجتماعية الضارة التي يمكن أن تلحق بالأسرة جراء عجزها عن التعامل مع معطيات الواقع بنفسها أو جهل القائمين عليها بأبسط متطلبات التربية الأسرة أو تغاضيهم عن مسؤولياتهم.

وهنا يمكن للأخصائيين الاجتماعيين Social Workers ومن خلال منهجية الخدمة الاجتماعية فهم الحقائق والمعطيات الخاصة بالعنف ومرتكبيه من خلال منظور علمي يتعرفون من خلاله على العوامل الخاصة بنمو الفرد ونشأته والمحيط العائلي الذي يعيش فيه وبيئته التي تربى عليها ونمطه وطريقة تعامله مع المجتمع من حوله وطبيعة علاقته بأنداده ومستوى طبقته والجنس الذي ينتمي إليه. هذا إلى جانب العديد من الحقائق الأخرى التي يمكن للأخصائي الاجتماعي عن طريقها التوصل إلى المفاتيح الهامة التي تزوده بفهم أشمل للأسباب الكامنة وراء السلوك العدواني الذي يصدر من مرتكبه (Burt, Sienfeld, ١٩٩٤).

كذلك بمكن للأخصائي الاجتماعي أن يهيئ الظروف والمناخ الملائم لأفراد الأسرة ويوفر لهم العديد من الفرص ذات الخطط السليمة والأفكار والإسهامات الجديدة، وذلك عبر قنوات من التواصل الفاعل ليس بين الأسرة والأخصائي الاجتماعي فحسب، بل بين الأسرة والجهات الأخرى المعنية بالتربية بشؤون الأسرة.

من هنا يتضح جلياً مدى الدور الفاعل الذي تمليه مهنية وأخلاق الخدمة الاجتماعية على الأخصائي الاجتماعي على اعتباره وسيط وموجه لأفراد الأسرة بـــدءاً مـــن تحفيزهم نحو اتباع سلوكيات مثمرة اجتماعياً والاســـتفادة مـــن أوقـــات فـــراغهم والتماسك فيما بينهم وتوفير قنوات حوار منطقية وسليمة فيما بينهم وانتهاءً بالإسهام في إعداد البرامج الأسرية الهادفة والتي تضم العديد من الجوانب الإرشادية الهامة التي تفيد كل أفراد الأسرة وترسخ مبادئ التعاون والتكاتف فيما بينهم.

الخاتمة

تناولت هذه الورقة موضوع ظاهرة العنف الأسري من ناحية الدور الذي يمكن أن تلعبه الخدمة الاجتماعية في الحد من الظاهرة أو التقليل من آثارها بقدر الإمكان عبر منهجية تتسم بالفهم الدقيق ومن خلال تكامل وتعاون يجمع بين المهتمين بأمر الخدمة الاجتماعية وبين المؤسسات الاستشارية والتربوية الأخرى ذات العلاقة لإيجاد مزيد من الحلول الفاعلة والداعمة.

كما تطرقت الورقة في مستهلها إلى تعريف العنف والعنف الأسري ومفهوم الإسلام المناهض للعنف والداعي إلى الرحمة والسلام، كما تناولت أسباب ودوافع العنف وآثاره على ضحاياه. وقد أفردت الورقة جزءاً للحديث عن دور الخدمة الاجتماعية وإسهامها في الحد من ظاهرة العنف الأسري، وتناولت على إثر ذلك الدور الذي يمكن أن يلعبه الأخصائي الاجتماعي باعتباره وسيط هام وفاعل يتدخل بمنهجية علمية تستند إلى المعرفة والخبرة. والورقة ما هي إلا دراسة تمهيدية تُعد بمثابة مقدمة عامة لدراسة اكثر توسعاً وأغزر نتائجاً.

التوصيات

الخدمة الاجتماعية لها اسهامات واضحة فى مواجهة المشـكلات الاسـريةالتى تتعرض لها الاسرة باعتبارها اللبنة االاولى والاساسية فى بناءالمجتمع من هنا يستوجب مايلي:

- قيام طلاب الخدمة الاجتماعية بزيارات لمؤسسات تتعامل مـع ممارسـي العنف الاسري وكذلك المعنفين والتدريب على كيفية إجراء ابحاث متعمقة معهم.
- ضرورة الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية لحماية ضحايا العنف الأسري ، وبذلك يمكن أن تكون هناك قناة تعاونية تجمع بين نظام الحماية الاجتماعية وجهـود الجمعيـات الأخـرى المعنية بالشأن الأسري ومنها على سبيل المثال جمعية حماية الأسرة.
- تفعيل الدور الوقائي للخدمة الاجتماعية في برامج توعوية مختلفـة تعمـل على توعية المجتمع بكيفية مواجهة مشكلة العنف الاسري.
- تفعيل التعاون المشترك بين فئات المجتمع والأخصائيين الاجتماعيين مـن أجل تشكيل إطار علمي يفيد في الحد من ظاهرة العنف الأسـري، وفـق آليات محددة كعقد منابر نقاش مستفيضة تتناول الظاهرة وآثارها مع من هم يمثلون حلقات وصل أساسية بها، ومن خلال الاستعانة بمراكز الدراسـات والاستشارات التي يمكن أن توفر حلولاً اجتماعية كدراسة حالات الأزواج العاجزين عن حل مشكلاتهم أو التعامل مع مراكز رعاية ضحايا العنـف الأسري أو التي تهتم بنشر التوعية الأسرية وحماية الأطفال من كـل مـا يمكن أن يعرّض حياتهم للخطر.
- تعزيز الدور الفاعل للمرشدين الطلابيين بالمدارس وتدريبهم علـى كيفيـة التعامل مع الحالات التي تتعرض للعنف الاسري.

- تضمين مشكلة العنف الأسري في مناهج تعليم طلاب الخدمة الاجتماعية بحيث تبصرهم بخطورة الظاهرة والآثار السلبية التي تخلفها على الأسرة والمجتمع وكيفية مواجهتها.
- تخصيص صندوق وطني لتمويل كافة البرامج والدراسات والبحوث الخاصة بدعم ضحايا العنف الأسري وتأهيل الأخصائيين الاجتماعيين ودعم إصدار النشرات المطبوعة التي تتناول ظاهرة العنف الأسري وآثارها الضارة وكيفية التخلص منها.
- إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعمقة لظاهرة العنف الأسري يقوم عليها متخصصين في الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس ، حيث يمكن الخروج بنتائج قد تحدث تحولاً سريعاً وإيجابياً في مواجهة الظاهرة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١- القرآن الكريم.

٢- إبن منظور، (١٩٥٦م)، لسان العرب، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٣- أبو بكر، زينب أبو زيد، (٢٠٠٨م)، دور الخدمة الاجتماعية في مكافحة المشكلات الاجتماعية المعاصرة لدى الشباب "الإرهاب نموذجاً". دراسة منشورة على موقع الإنترنت: arabmag.blogspot.com

٤- باشطح، ناهد، (٢٠٠١م)، التحرش الجنسي بالطفل داخل الأسرة لماذا وكيف، مجلة لها، العدد ٦٦.

٥- باقادر،أبوبكر، (٢٠٠٣م)، القضايا والمشكلات الزوجية في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي،مؤسسة صندوق الزواج بدولة الإمارات العربية المتحدة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٦- البصيري، حيدر، (٢٠٠٠م)، العنف الأسري الدوافع والحلول،مكتبة آل النبي عليهم السلام، دمشق.

٧- خاطر، أحمد مصطفى، (٢٠٠٦م)، الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٨- الخشاب، مصطفى،(١٩٦٦م)، دراسات في الاجتماع العائلي.دار النهضة للطباعة والنشر: بيروت.

٩- خليفة، محروس محمود، عوض، إنصاف عبد العزيز، (١٩٨٧م)،الخدمة الاجتماعية وأساليب الرعاية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية.

١٠- رمضان، السيد، (١٩٩٩م)، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١١- زهران، حامد عبد السلام, (٢٠٠٠م) ،علم النفس الاجتماعي، الطبعة السادسة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٢- السمري، عدلي، (٢٠٠١م)، العنف في الأسرة تأديب مشروع أم انتهاك محظور، دار المعرفة الجامعية،القاهرة.

١٣- صليبة، جميل، (١٩٨٢م)، المعجم الفلسفي، المجلد ٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

١٤- العايش، زينب، (٢٠٠٦م)، العنف الأسري أسبابه وعلاجه، المجلة الجامعية بجامعة الملك عبد العزيز، العدد١١، ص ص٣٤-٣٧..

١٥- العيسوي، عبد الرحمن محمد، (٢٠٠٤م)، دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الأسري: أسبابها ومظاهرها. مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٣،العدد ٢٨، ص ص ٢٢٥-٢٨١.

١٦- غباري، محمد سلامة محمد، (١٩٨٩م)، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٧- غرايبة، فيصل محمود، (٢٠٠٤م)،الخدمة الاجتماعية في العالم العربي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن.

١٨- فضل الله، محمد علي، (٢٠٠٣م)، موقف الإسلام من العنف الأسري في المجال التربوي، مجلة بشرى،العدد ٧٧.

١٩- فهمي، محمد سيد، (٢٠٠٢م)، مدخل في الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٢٠- الككلي، بدرية العربي محمد،(٢٠٠٥م)، مفهوم العنف الأسري وأسبابه، مركز بحوث ودراسات المرأة الليبية، طرابلس.

٢١- المبيريك، وفاء، (٢٠٠٤م)، مراكز العنف الأسري، مجلة المعرفة، العدد ١٣٤.

٢٢- المليجي، شيماء مصطفى إبراهيم، (٢٠٠٤م)، العنف ضد المرأة العربية، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢٦٥. ص ص ٦١-٦٣.

٢٣- المليجي، شيماء مصطفى إبراهيم،(٢٠٠٥م)، العنف داخل الأسرة ظاهرة تهدد استقرار المجتمع وأمنه، مجلة الأمن والحياة، العدد ٢٧١، ص ص ٥٨-٦١.

٢٤- المهدي، محمد ،(٢٠٠٤م)، الحوار وقاية من العنف، المركز العربي للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المراة، الاردن.

٢٥- مؤمن،داليا،(٢٠٠٤م)،الاسرة والعلاج الاسري،دار السحاب، القاهرة.

المراجع الأجنبية

١. Adams, R. (٢٠٠٣), Social Work and Empowerment, ٣rd Edition. Palgrave Macmillan: Hampshire.

٢. Barker, R. (١٩٩١),Social Work Dictionary, National Association for Social Workers Press, Beulah & Galaway.

٣. Bruckner, M. (٢٠٠٦), Domestic Violence: Local Activities – International Issues,Journal of Social Work & Society, Vol. ٤, No. ١, p ١-٨.

٤. Colarossi, Lisa. (٢٠٠٥), A response to Danis & Lockhart: What guides social work knowledge about violence against women, Journal of Social Work Education, Vol. ٤١, No. ١, p ١٤٧-١٥٥.

٥. Cultural Perspective, (٢٠٠٠), Aboriginal & Torres Strait Islander Studies Unit, University of Queen Land & Phoenix Projects.

٦. Eleshtein. (٢٠٠١),The Jane Addams Reader, New York, Basic Books.

٧. Erikson, E. (١٩٥٠), Childhood and Society, W.W Norton, New York.

٨. Featherstone, B & Trinder, L. (١٩٩٧), Familiar Subjects? Domestic Violence and Child Welfare, Journal of Child and Family Social Work, No. ٢, p ١٤٧-١٥٩.

٩. Fisher L & Brandon M (٢٠٠٢), Mediating with Families: Making the Difference,Prentice Hall, Frenchs Forest, NSW.

١٠.Flynn, D. (٢٠٠٥), The Social Worker as Family Mediator: Balancing Power in Cases Involving Family Violence, Australian Journal of Social Work, Vol. (٥٨) No. (٤) pp. ٤٠٧-٤١٨.

١١.Flynn, David. (٢٠٠٥), The social worker as family mediator: Balancing power in cases involving family violence, Journal of Australian Social Work. Vol. ٥٨, No. ٤, p ٤٠٧-٤١٨.

١٢.Hotaling, G.T & Sugarman,(١٩٨٦), An Analysis of risk makers in husband to wife violence, The current state of knowledge, Violence and Victims, No. ١, P. ١٠١-١٢٤.

١٣.Lang M. (٢٠٠٤), Understanding and Responding to Power in Mediation. In: Folberg J. Milne Al & Salem P (ends), Divorce Family Mediation: Models, Techniques and Applications, The Quilford ,Press, London, pp. ٢٠٩-٢٢٤.

١٤.Marsh, J. (٢٠٠٣), The social work response to violence, Journal of Social Work, Vol. ٤٨, No. ٤, p ٤٣٧-٤٣٨.

١٥.Parsons, R. (١٩٩٢), The mediator role in social work practice, Journal of Social Work, Vol. ٣٦, No. ٦, p ٤٨٣-٤٨٨.

١٦.Shachter, B. & Jeffrey S., (١٩٩٤), Personal Violence and the Culture of Violence, Social Work, July, Vol. ٣٩, No. ٤, p ٣٤٧-٣٥٠.

١٧.Stanley, Nicky. (١٩٩٧), Domestic Violence and Child Abuse: Developing Social Work Practice, Child and Family Social Work, P. ١٣٥-١٤٥.

١٨.Taylor, A. (٢٠٠٢), The Handbook of Family Dispute Resolution: Mediation Theory and Practice, Jossey Bass: San Francisco.

١٩.Taylor, Judy & others, (٢٠٠٠), Supporting Community Solutions to Family Violence. Australian Social Work, March, Vol. ٥٧, No. ١, p ٧١-٨٣.

٢٠.Tjaden, P. & Thoennes, N. (٢٠٠٠), Extent, nature and consequences of intimate partner violence, Findings

from the National Violence against Women Survey, Department of Justice, Washington.

٢١.Walby, S. (١٩٩٢), Theorizing Patriarchy, Blackwell, Oxford.

٢٢.Webber, Ruth, Bessant, Judith & Watts, Rob. (٢٠٠٣), Violent Acts: Why do they do it? Journal of Australian Social Work, September, Vol. ٥٦, No. ٣, p ٢٤٧-٢٥٧.